

عزوه الفاصلة التي هي الكلمة الأخيرة من السطر أو من آخر قريته الأولى  
 لا أخري فريته لها ليست هي السجعة بل السجعة الكاملة  
 الأخيرة من كل ما سلفها من قولها **قوله** مستتر به أو من إعادته  
**قوله** مررت أبوه **قوله** فالسطر الأول سجعة مبدئية على الميم إن كانت  
 الحلقية السجعة على جميع السطر المسمى الحجازي السابق فواضعوا لا يسمونه  
 لأن سجعات لا سجعة إلا أن يراد بالسجعة هنا معنى السجع بمعنى  
 المتشبه أي فالسطر الأول متشبه على الميم أو يراد بالسجعة هنا بحسب  
 قولنا **قوله** وسجعة مبدئية على الميم هل تشكركم وقالتوه السابق  
 مبدئية على ساكن الأعراس أو لا ولا المبدأ وإنما يحتاج للسكون إن لم  
 حصل التوافق بعده وقد مر هذا في بيان أصلها إن تكون ساكنة الحجاز  
 أو لا وإخراجها موقوفا عليها **قوله** من القفرين أي في المتر وقوله  
 أو من المصر عني أي في الشعر **قوله** على ما بين في موضعه أي في القوافي  
**قوله** فظاهر قوله دون المعصية قال في الطول وحتم أن يرد  
 يشترط فيها التماثل في الوزن ولا يشترط التساوي في القافية مبدئية  
 يكون بينهما وبين السجع عوم وخصوص من وجه لتماثلهما في مثل  
 سرر مرفوعة وكاتب موصوفة وصد في الموازية بدون السجع  
 في ومارق مصنوفة وزاد مبتوتة وبالعكس في مما مالكم لا ترجون  
 له وقاروفه خلقكم الموالاة التي من الموازية أي تساويه في المنتهية  
**قوله** الأثر رأي ابن الأثير لا يفتقر ظاهر هذا الاستدلال أن يكون معنى  
 قوله وكون بين السجع والموازاة مبادئية المبنى على ظاهر قول للمص  
 المذكور وهو أنه يشترط في الموازية عدم التساوي في القافية وعلى  
 هذا الشكل قوله وهو أصله العكس وهو أن الموازية  
 حينئذ أصله يشترط فيها عدم التساوي في الحرف الأخير  
 والسجع لا يشترط فيها التساوي فيه فيجتمعت فيما لم يتساو في  
 الحرف الأخير وينفرد السجع فيما تساوى فيه الحرف الأخير ولا

قوله

يشترط

ولا يشترط الموازية لا يقال لا اشكاله لأن الأضمة باعتبار اختصاص  
 السجع بالفواصل لأنه مع النظر لذلك يكون بينهما عوم وخصوص من وجه  
 فإيه كما اشترط السجع بالفواصل خصصت بأشراط عدم التساوي في الحرف  
 الأخير فيجتمعت فيما لم يتساو فيه الحرف الأخير من الفواصل وينفرد  
 الموازية في الشعر والسجع فيما تساوى فيه الحرف الأخير على اختصاص  
 السجع بالفواصل لقولين سابقين نعم على الشققة المنقولة فيما سباني  
 من (جانبين) سجع لا خصية كما أفكاهر بها التوافق المنقولة عن ابن  
 الأثير على ما في المخطوط في بعض النسخ عبارة وإنما ذكره ابن الأثير في المثال  
 السابق من أن الموازية هي تساوي فواصل الشعر وصد البيت وعجزه  
 في الوزن لا في الحرف أيضا كما في السجع فكل سجع مواز به وليس له فإنه  
 سجعاً فشرط على أنه يشترط في السجع تساوي لفاف صدين في الوزن ولا  
 يشترط تساويها في اللفافة **قوله** فانه يشترط في السجع التساوي  
 في الوزن وفي السجعة والقافية ويشترط في الموازية التساوي في الوزن  
 وهذه الشققة وشقعه زيادة ليس قبل من السجع نفع قوله وهو الخاص  
 واللا كما أن العكس قمامه وعلى خلاف هذه الشققة يجوز أن  
 يكون وجه قوله اختصاصه بالفواصل على أصله لقوله تعالى  
 الموازية كما تفر ذلك **قوله** الأثر رأي ابن الأثير فانه يشترط في التساوي  
 في الوزن دون الحرف الأخير فحرفه يسوسه بدل من السجع وهو  
 أخص من المواز في ظاهره فبما أن هذا الاستثناء مع البناء اقتضاه  
 كلام المص من أنه يشترط في الموازية عدم التساوي في القافية وكون  
 كما صالته يشترط في السجع التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي  
 في القافية ولا تفرده ويشترط في الموازية التساوي في الوزن ويشترط  
 عدم التساوي في القافية وحسنه فكون الموازية أخصراً ذلك  
 وجدت وجه السجع وقد نوه السجع دونها بانحصار المساواة  
 في القافية فيشكل قوله وهو أخص من الموازية لأن يراد أنه أخص